النحو العربي بين قراءة التراث وتطبيق المناهج اللسانية الحديثة

المنهج اللساني الوظيفي أنموذجا

جاب الله بايزيد

جامعة الجلفة

الملخص:

thetitle of "The Neogrammarians' Attitude Towards the Grammatical Justification in the Light of Modern LinguisticStudyMethods" has four sections. Section One is entitled "The Descriptive Method and the Grammatical Justification". I have found that the supporters of this orientation start from the descriptive linguistics to study formally Arabic grammar excluding the grammatical justification, and I have selected four whose opinions are suitable for discussion and for presenting: Ibrahim Anis, AbdArrehmanAyoub, Temmam Hassan and Ibrahim Assamera'i.

Section two is entitled "The Explanatory Method and the Grammatical Justification". The supporter of this orientation started from transformational-generative method in their study of Arabic grammar in an explanatory way. I have selected four whose opinions are suitable for discussion and for presenting: Mohamed Ali Alkholi, MazenAlwa'er, AbdAlkaderAlfassi and Alfehri. I have been obliged to deal with the concept of explanation in Chomsky's transformational-generative theory in order to settle a comparison between it and justification in the Arabic grammar. I have dealt with the explanatory model in functional linguistics taking JaafarDakAlbab's and Ahmed Almotawakel's opinions as an example.

يُعد الاتجاه الوظيفي ثالث اتجاهات البحث اللّساني المعاصر. تعود أصول هذا الاتجاه إلى جملة من الأعمال اللسانية الحديثة كمدرسة براغ، وأعمال اللسانيين التشيكيين المعروفة بالوجهة الوظيفية للجملة، و المدرسة النسقية في لندن.

وقد شكلت اللسانيات الوظيفية أحد أشكال التصورات المتلاحقة التي عرفتها المدرسة البنيوية ممثلة بالأب الروحي (سوسير) الذي ركز على وظيفة اللغة باعتبارها وسيلة من وسائل التواصل، إن لم تكن أهمها على الإطلاق، وهو الجانب الذي أولاه أتباعه أهمية خاصة من خلال دراستهم للّغة والبحث عن الوظائف التي تؤيدها عناصرها وأدواتها التعبيرية.

بيد " أن أبرز الدراسات و التطورات التي عرفها هذا الاتجاه شكلتها (حلقة براغ) بفضل أعمال تروبتسكوي TroubetzkoyومارتينيهA. Martinet، وجاكبسونJakobson و غيرهم، فكانت مفاهيم وبحوث هذه المدرسة منطلقا لبحوث و دراسات أخرى استثمرت مفاهيم هذا الاتجاه " [1]

فنجد " أنه منذ منتصف الستينات حاول بعض اللسانيين استثمار المفاهيم اللسانية الواردة في أعمال "حلقة براغ" ومن هؤلاء نذكر (دانش)و(سبوفودا) و(فيرباس) و(سكال) يؤكد هؤلاء اللسانيون الوظيفيون على مفهوم مركزي يتمثل فيما اسموه "ديناميكية التواصل".إنّ التواصل في لحظة معينة ليس شيئا ثابتا كما يوحي بذلك نموذج (جاكبسون) حول وظائف اللغة " [2]

التواصل حركية و ديناميكية مستمرة تحمل بنية اللغة آثارها الواضحة. إن الجملة ليست كلمات فحسب، بل هي فعل لغوي وموقف إزاء واقع معين؛ إنها تنقل تجارب المتكلمين،وتتموضع هذه التجارب في عملية التواصل بالقياس إلى التجارب الأخرى المعروفة لدى السامع، أو التي يمكن إدراكها في إطار العلاقة التي تربط بين المتكلم والسامع. إنّ التحليل الملائم للجملة هو التحليل القادر على تبيان مقدار هذه الديناميكية التي تسهم مع كل جملة في عملية التواصل.

وإذا كانت النظريات (الصورية) المتمثلة في نموذج النحو التوليدي التحويلي تعد اللغة بنية مجرّدة يمكن دراستها بمعزل عن وظيفتها التواصلية، فإن النظريات (الوظيفية) تنطلق من فهم مغاير حيث تعد اللغة أداة من أدوات التفاعل الاجتماعي بين لبشر، وتستخدم لهدف أساسي هو إحداث تواصل بين المتكلم والمخاطب. وهذا الفهم لوظيفة اللغة من شأنه أن يؤدي إلى القيام بمحاولة بناء جهاز لغوي أكثر ضبطا و اتساعا حيث يشمل الخصائص البنيوية للانجازات الكلامية المقدمة من خلال المقامات التخاطبية المختلفة.

و لأنّ النظريات الوظيفية متعددة، فإننا سنقتصر في بحثنا هذا على الحديث عن نموذج النحو الوظيفي للهولندي (سيمون) دك لأنه النموذج الذي عكس بكل وضوح نقاط اختلاف مع كثير من النماذج كالنحو التوليدي التحويلي، و النحو العلائقي و نحو الأحوال، و لأنه كذلك أحد النماذج التي أثارت اهتمام الدارسين العرب بفضل جهود أحمد المتوكل الذي سنعتمد كتاباته نموذجا في هذا الاتجاه.

المبادئ المنهجية للنحو الوظيفي :

إن النحو الوظيفي يقوم كغيره من الاتجاهات الوظيفية الأخرى على أسس ومبادئ عامة تتلخص في الربط بين بنية اللغة و وظيفتها من ناحية، وعلى جعل البنيات الصورية للجمل اللغوية تفرد تمثيلا للوظائف التداولية من ناحية ثانية." وبذلك يتميز النحو الوظيفي عن غيره من النماذج الوظيفية بكونه نموذجا يتضمن مستوى قائم الذات مهمته الأساس التمثيل للخصائص التداولية التي تسهم في جعل عملية التواصل أمرا ممكنا.[3]

يقوم النحو الوظيفي على المبادئ المنهجية العامة التالية : [4]

1 – وظيفة اللغة الأساسية هي وظيفة التواصل.

2 – موضوع الدرس اللساني هو القدرة التواصلية للمتكلم المخاطب.

3 – في خصوص نظام اللغة و أولوية الاستخدام، فالجهاز اللغوي تتم دراسته منذ البداية في إطار الاستعمال اللغوي.

4 – إن وصف التعابير اللغوية ينبغي أن تتم عبر التزود بمعلومات مستفادة من وظيفتها، و ظرفها المقدمة فيه.

5 – التداول هو الإطار العام الذي من خلاله ينبغي دراسة الدلالة والتركيب، فالدلالة تتعلق بالتداول كما أن التركيب يخضع للدلالة.

6 – يسعى الوصف اللغوي غي إطار النحو الوظيفي غلى تحقيق ثلاث أنواع من الكفايات هي: الكفاية التداولية و الكفاية النفسية، والكفاية النمطية. يحدد سيمون ديك الكفاية التداولية قائلا: " ما دام النحو الوظيفي جزاء من نظرية تداولية موسعة يشكل التفاعل الكلامي موضوع مجالها، يتعين علينا بداهة أن نفصل النحو الوظيفي الذي يلائم ما نعرفه حول التفاعل الكلامي عن نحو ليس كذلك.نريد بصفة خاصة نحوا وظيفيا يكشف خصائص العبارات اللغوية الواردة بشأن الكيفية التي تستعمل بها والطريقة التي تربط بينها وبين قواعد الوصف المتحكمة في التفاعل الكلامي"[5]

ويكون النحو كافيا نفسيا " إذا لم يكن منافيا للمبادئ و الفرضيات النفسية الواردة بشأن عملية إنتاج و فهم العبارات اللغوية"[6]أما الكفاية النمطية " فهي تستطيع في نفس الوقت أن تضع أنحاء لغات تختلف نمطيا وأن تصف ما يؤلف وما يخالف بين هذه اللغات المختلفة."[7]

ومعنى ذلك أنّ النحو الوظيفي يتعدى الوصف بكفاياته الثلاثة إلى تفسير الوظائق اللغوية وذلك من خلال ملاحظة النصوص الشفوية أو المكتوبة للوصول إلى النحو الكلي بكل جوانبه التداولية و التركيبية و الدلالية.

مهام اللساني في النحو الوظيفي :

تكمن مهام اللساني، في هذا التصور، بناء نسقين من القواعد كلاهما يكتسي طبيعة اجتماعية : [8]

أ – نسق القواعد التداولية التي تحكم التفاعل الكلامي باعتباره نشاط تعاونيا مبنيا.

ب – نسق القواعد الدلالية،والتركيبية، والصوتية التي تحكم العبارات اللغوية المستعملة بصفتها أدوات لذلك النشاط.

وهو مطالب أيضا، " بأن لا يقف عند وضع القواعد فقط، بل عليه أن يفسرها من خلال وظيفتها، وذلك بالنظر إلى الطرق التي تستعمل بها العبارات اللغوية، وأهداف تلك الاستعمالاتأما المعطيات التي يعمل عليها اللساني فهي الملفوظات الملاحظة في النصوص الشفوية أو المكتوبة، إذ تزوده بأفضل صورة للكيفية التي يستعمل بها الناس فعليا لغاتهم في ظروف الحياة اليومية." (9)

تعطي اللسانيات الوظيفية الجانب التداولي الأولوية، على الرغم من إقرارها بأهمية الجانبين التركيبي والدلالي؛ إذ تعتبرهما آليات لخدمة الجانب الأول، ولتحقيق التواصل.

ومن المهام التي يناط باللساني القيام بها أيضا، إن هو أراد استكمال البحث في القدرة التواصلية، ضرورة الكشف عن"نسق النحو الكلي الذي يضمن نمطين من الكليات: كليات صورية، وكليات وظيفية، كما عليه أن يربط بينهما مفسرا هذه الكليات من خلال :

أ –أهداف التواصل.

ب – و التكوين النفسي و البيولوجي لمستعملي اللغات الطبيعية.

ج – و المقامات التي يتم فيها استعمال اللغة. " (10)

وبتسطير هذه الأهداف يكون الوظيفيون قد رسموا معالم جديدة للنظرية اللسانية التي تنحو منحى تفسيريا. وإذا ما أردنا أن نبحث عن مظاهر اللسانيات الوظيفية في الثقافة العربية فإننا نجد ملامح التأثر بالاتجاه الوظيفي واضحة عند لسانيين عرب في إطار ما يعرف بلسانيات التراث، وتجلى ذلك في البحث عن أوجه للتماثل بين المنهج الوظيفي وبعض الأصول اللغوية العربية، كما نشط الاهتمام بوظيفية براغ ترجمة وتعريفا في مؤلفات عبد الرحمن الحاج صالح وخاصة منها كتابه مجلة اللسانيات وكتابه بحوث ودراسات في علم اللسان الحديث و مؤلفات نهاد الموسى و خاصة كتابه (نظرية النحو العربي في ضوء وجهة النظر اللغوي الحديث) الذي حاول أن يقارن فيه بين مبادئ النحو الوظيفي في تحليل

الجملة وآراء الجرجاني النحوية والبلاغية.[11]وأولى كثير من اللسانيين العرب المعاصرين عناية خاصة لوظيفية مارتيني، إما مترجمين بعض أعماله ومعرفين بها، وإما محاولين تطبيق مفاهيمها ودارسين بعض المظاهر التركيبية في الجملة العربية من وجهة وظيفية بنيوية كما نجد ذلك عند بعض اللسانيين التونسيين مثل عبد السلام المسدي والطرابلسي في كتابهما (الشرط في القرآن الكريم) ومحمد الشاوش في كتابه (ملاحظات بشأن تركيب الجملة العربية). ومنهم الباحث في اللسانيات الجزائري أحمد حساني في كتابه (مباحث في اللسانيات العامة) الذي حاول فيه تطبيق مبادئ الوظيفية عند مارتيني في تركيب الجملة العربية. كما أنّ جعفر دك الباب قد حاول تطبيق النحو الوصفي الوظيفي على الجملة العربية و تجلى ذلك في بحوثه و مقالاته التي كان ينشرها ولكن أبرز كتابة في الاتجاه الوظيفي بمعناه اللساني المعاصر أي النحو الوظيفي التداولي جسدت عن طريق اللساني المغربي أحمد المتوكل لذلك فإننا سوف نحاول أن نتبين اثراؤ النظري والمنهجي للدرس اللساني العربي الحديث من خلال اتخاذ الوظيفية عامة والنحو الوظيفي بصفة خاصة إطارا نظريا ومنهجيا لوصف وتفسير بنيات اللغة العربية و ذلك بطريقة شمولية متكاملة. و لكن قبل ذلك سنحاول أن نستعرض تجربة أستاذي جعفر دب الباب لأننا رأينا بأنها محاولة جادة تستحق النظر والمناقشة فهي تعتبر بداية انتقال من المنهج الوصفي إلى المنهج الوظيفي.

موقف أحمد المتوكل من التعليل النحوي :

قام أحمد المتوكل بتأليف كتب عديدة تشيد بالمنهج الوظيفي و تتخذه متوالا صالح لوصف و تفسير كثير من قضايا اللغة العربية. و من أبرز هذه المؤلفات:

- الوظائف التداولية سنة 1985.
- دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي سنة 1986.
- من البنية الحملية إلى البنية المكونية سنة 1987.
- من قضايا الربط في اللغة العربية سنة 1988.
- قضايا معجمية سنة 1988.

- اللسانيات الوظيفية سنة 1989.
- من قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية سنة 1995.

يسعى أحمد المتوكل بمؤلفاته هاته التي ألفها في الاتجاه الوظيفي إلى إعادة قراءة الفكر اللغوي العربي القديم و صهره في الفكر اللغوي الحديث على نحو يمكن من وصف اللغات الطبيعية و تفسيرها و من بينها اللغة العربية، و انطلاقا من هذا التوجه فقد اتكأ على تحليلات و مفاهيم من التراث اللغوي القديم : نحوه و بلاغته، موضحا أن هناك نظرية تداولية تنتظم العلوم اللغوية المختلفة : النحو، و اللغة، و البلاغة، و فقه اللغة، وأن هذه النظرية قابلة للقرض والاقتراض، كما أن ذلك يحقق له إعتاء النحو الوظيفي الذي يقترحه، وتقويم مجموعة من المصطلحات الوظيفية التي استخدمها النحو العربي والبلاغة العربية كوظيفة المبتدأ أو البدل والتابع وظواهر التخصيص والعناية والحصر.[12]

نموذج النحو الوظيفي لدى المتوكل :

يهدف المتوكل إلى وصف و تفسير اللغة العربية معجما وتركيبا وصرفا ودلالة وتداولا في إطار النحو الوظيفي، ويتم اشتقاق الجملة وفق النموذج بواسطة بنيات ثلاث هي: البنية الحملية، و البنية الوظيفية، و البنية المكونية.

وتتكون البنية الحملية من الأساس الذي يتألف من المعجم و قواعد تكوين المحمولات؛ و يتكون المعجم من أطر حملية (أصول) كالفعل، وأطر (حدود) هي سائر الكلمات في الجملة وباستخدام قواعد تكوين المحمولات يتم تكوين أطر حملية نووية: أي أطر لا تشمل إلا على (الحدود– الموضوعات) وباستخدام قواعد توسيع الأطر الحملية ينتج ما يطلق عليه (الحدود – اللواحق) بعد ذلك يجرى تطبيق قواعد إدماج الحدود ليتم بذلك تكوين البنية الحملية.[13]

و يمكن تصنيف و تفسير المحمولات في الجملة على النحو التالي :

شرب، على سبيل المثال هو (فعل) (حي) (منِّفذ) (سائل) (متقبِّل) (زمان)؛ و هذا يعطي إطارا محموليا. و قد يجري توسيعه فيصبح على النحو التالي :

شرب زيدشايا اليوم (في المقهى)

(توسيع المكان)

و من ثم يرافق المحمول (شرب) المحور(الفاعل، المفعول) ولِكُلٍّ وظيفة دلالية[14]

و يدل الإطار المحمولي، وفق هذا التصور، على واقعة يقوم كل عنصر في بنيتها بدور معين، و قد تكون الوقائع :

أعمالا،نحو : شرب زيد لبناً.

أو أحداثا،نحو : فتحت الريح النافذة.

أو أوضاعا،نحو : زيد جالس فوق الأريكة.

أو حالات،نحو : زيدٌ فرحٌ.

أما ما يرافق المحمول من محلات لحدوده فتفرضها قيود الانتقاء التي يوفرها هذا المنحى و تفرضها طبيعة المحمول.[15]

عل أن ما ينبغي التركيز عليه أن البنية الحملية تعد مدخلا للبنية الوظيفية ويوضح المتوكل أن أول ما يتم إسناده هو الوظائف التركيبية، التي تنحصر، حسب تصوره، في وظيفتي الفاعل والمفعول، ثم يبّين أن السبب في أسبقية إسناد الوظائف التركيبية يكمن في أن مكونات هذه الوظائف قد تحمل وظائف تداولية، كما هو شأن الفاعل الذي يحمل وظيفة المحور.[16]

ويأتي في الدرجة الثانية إسناد الوظائف التداولية، ومنها ثلاث وظائف خارجية هي :

1 – المبتدأ :

وهو من منظور وظيفي، وظيفته خارجية، أي أنه لا يَدخل ضمن نطاق الحمل، فحين نقول : زيدٌ، أبو مريض، فإنّ (زيدًا) لا يدخل ضمن نطاق الحمل.[17]

يرى أحد المعاصرين بأن ما يؤخذ على هذا التوجه أن العبارات في النحو العربي لا تقتصر على هذا النمط، فهناك مثل : الولد مجتهد. فهل يعني ذلك أن الولد يقع خارج الحمل ؟ و

حتى لو قيل : إنّ في (مجتهد) ضميرا مُقدّرًا (هو)، فإن ذلك لا يقف شاهدا على أن (مجتهد هو) يشكل حملا يقع الولد خارج نطاقه، و إلا فإن هذه ستكون غير واقعية."[18]

2 – الذيل :

هو المكون الذي يوضح أو يعدل أو يصحح معلومة واردة في الحمل و على ذلك فإنّ الذيل قد يكون :

* ذيل توضيح،نحو أخوه مسافر، زيد، و نجحا الطلبان.

* أو ذيل تعديل، نحو : ساءني زيد سلوكه، و قرأت الكتاب نصفه.

* أو ذيل تصحيح،نحو : قابلت اليوم زيدا، بل خالدا، و زارني خالد بل عمرو.

يلاحظ أن هذه الوظيفة الخارجية و هي (الذيل) تشبه إلى حدّ ما البدل والمبتدأ المؤخر أو ما يسمى الإضراب في النحو العربي التقليدي، فإذا كان الذيل يحمل وظيفة تداولية كالمبتدأ المؤخر فإنه يأخذ الحالة الإعرابية (الرفع) و إن كان يحمل وظيفة دلالية أو تركيبية فإنه يأخذ حالتة الإعرابية حسب موقعه في الكلام تماما مثل التوابع في النحو التقليدي.

3 –المنادي :وهو كما يعرفه المتوكل، وظيفة تسند إلى المكون الدال على المنادى في مقام معين. نحو قولنا: يا زيد، أخوك مقبل، فهو يعتد جملة المنادى (يا زيد) وظيفة خارجية، أي واقعة خارج إطار الحمل (أخوك مقبل)، وأن هذه الوظيفة، كما الوظائف التداولية الأخرى، مرتبطة بالمقام.[19]ونشير هنا إلى أن النداء ينتظم ثلاث وظائف هي : (المنادي) و(المندوب) و (المستغاث) و أن النحو يرقى إلى الكفاية النمطية التي أشار إليها المتوكل كلما قلت أنماط الوظائف الفرعية التي تشكّل في محصلتها وظيفة رئيسية كالنداء.[20]

أما حالة المنادى الإعرابية، النصب، فيفسرها المتوكل بأنه أخذها من كونه يحمل وظيفة تداولية و لا يحمل وظيفة تركيبية أو دلالية، و هما وظيفتان لا يحملهما إلا المكّون الذي يكون موضوعا من موضوعات محمول الجملة.[21]

إن المنادى منصوب إذا كان مضافا أو شبيها بالمضاف أو نكرة غير مقصودة، و مبنيٌّ على ما يرفع به إذا كان نكرة مقصودة أو معرفة،و هو منصوب تقديرا، و يُفَّسَرُ نصبه بكونه مفعولا به لفعل محذوف تقديره أدعو أو أنادي،نجد أن المتوكل يوافق النحاة العرب القدماء في اعتبارهم الحالة الإعرابية التي يأخذها المكون المنادي هي النصب، سواء تحقق النصب سطحا أو لم يتحقق، لكنه يخالفهم من جهة اعتبارهم المكون المنادى يأخذ الحالة الإعرابية، النصب، لا بمقتضي تقدير فعل ناصب، بل بمقتضى وظيفته التداولية نفسها طِبْقًا للمبدأ العام المعتمد في إسناد الحالات الإعرابية كما تنص على ذلك مبادئ النحو الوظيفي،[22] ويتم ذلك بوساطة الهمزة. و من الأمثلة على ذلك : أخضر الضيوف ؟ أم لا (الإسناد إلى الجملة). أغدا ألقاك ؟ (أم بعد غد) (الإسناد إلى أحد مكونات الجملة). وتحسن الإشارة هنا إلى أن النحاة العرب أشاروا إلى ذلك حين ميزوا بين استعمال الهمزة لطلب التصور واستخدامها لطلب التصديق.[23]أما الوظائف الخارجية فيحصرها المتوكل في وظيفتين إحداهما: البؤرة:وسند وظيفتها إلى المكوّن الحامل للمعلومة الأكثر أهمية أو الأكثر بروزا في الجملة[24]. وهو يمّيز بين نوعين من البؤرة :

بؤرة المقابلة : و هي الوظيفة التي تستند إلى المكون الحامل للمعلومة التي يتردد المتكلم في ورودها. و قد تستند إلى الحمل برمته أو إلى أحد مكوناته.

ويتم ذلك بوساطة الهمزة. ومن أمثلة على ذلك: أَحَضَرَ الضيوف؟ أم لا (الإسناد إلى الجملة)، أغدا ألقاك ؟ (أم بعد غد) (الاسناد إلى أحد مكونات الجملة)[25]. وتحسن الإشارة هنا إلا أن النحاة العرب أشاروا إلى ذلك حين مّيزوا بين استعمال الهمزة لطلب التصوّر واستخدامها لطلب التصديق [26]

بؤرة الجديد : و تعرف بؤرة الجديد بأنها البؤرة المسندة إلى المكون الحامل للمعلومة التي يجهلها المخاطب (المعلومة التي لا تكون قاسما إخباريا مشتركا بين المتكلم و المخاطب) و تستند هذه الوظيفة إلى أحد مكونات الجملة، مثل قولنا : عاد زيد من السفر البارحة(لا

اليوم). وحدثني عمرو البارحة عن مقالته (لا كتابه)؛ وقد تتحقق هذه الوظيفة بإسنادها إلى أحد اسماء الاستفهام كقولنا :

من زارك البارحة ؟ ماذا شرب زيد ؟، متى عدت من السفر ؟

وقد تسند هذه الوظيفة إلى الجملة برمتها نحو قولنا: هل حضر الضيوف؟ ومن المتعارف أن (هل) تدخل على (بؤرة الجديد) المسندة إلى الجملة وحسب.[27]

المحور :و هو وظيفة داخلية اسند إلى المحدث عنه داخل الحمل، من ذلك قولنا : متى رجع زيد ؟ و من قابل زيدا ؟ فزيد، في الجملتين يحتل وظيفة محور، لكن البؤرة هنا تكمن في المكون الذي يمثل محظ استفهام المتكلم، ويشير إليها في السؤالين السابقين المكونان متى، ومن. وجدير بالذكر أن وظيفة المحور[28]قد تسند إلى أيّ من عناصر الجملة يكون موضع الحديث على ألا يحمل أية وظيفة تداولية أخرى[29]ومن الأمثلة على ذلك: رجع البارحة زيد، اللَّحْمُ، الرطل بعشرين درهما، في الدار رجل، الضيوف حضروا (الواو)، زيدا قابلته.[30]

أما الوظائف الدلالية فقد حصرها في الوظائف التالية :

المُنْفِذّ، والمتقبل، والمستقبل، والأداة، والزمان، والمكان. ومن الفوائد التي يستخلصها المتوكل في هذا المجال ما يلي: أن الحالات الإعرابية في اللغة العربية الفصحى ثلاث: حالتان إعرابيتان وظيفيتان، وهما الرفع والنصب، و حالة بنيوية هي الجّر[31] كما أن هذه الحالات البنيوية يفسرها بأنَّها تحجب الحالة الإعرابية الوظيفية سواء أكانت وظيفية تركيبية أم دلالية أم تداولية.[32]وهذا يعني أن المكون المسبوق بحرف جرّ الحامل وظيفة من الوظائف السابقة يكون مجرورًا بغض النظر عن وظيفته. وهذا يفسّر معنى الحجب الوارد هنا. يذهب المتوكل إلى أن الحالة الإعرابية التي تقتضيها الوظيفة التركيبية تحجب الحالة الإعرابية التي تخول المكون بمقتضى الوظيفة الدلالية.[33]فإن قلنا: صيم شهر رمضان فشهر يحمل وظيفة دلالية هي الظرف إلى جانب كونه نائب فاعل، ولكنه يعرب نائب فاعل وحسب بمقتضى وظيفته التركيبية.

يقسم المتوكل الحالات الإعرابية إلى ضربين :

أولهما: الحالات الإعرابية اللازمة :أي الحالات التي لا تتغير بتغير سياقاتها الوظيفية، ولا بتغير سياقاتها البنيوية. ولذلك يمثل لها كما هي داخل المعجم.[34]ويقصد المتوكل بها حالة البناء

و ثانيهما : الحالات الإعرابية غير اللازمة : بها المكونات المعربة.[35]

يلاحظ أنه لا يوجد فرق كبير بين النحو الوظيفي و النحو العربي فهناك حالة بناء، و حالة إعراب. و يذكر المتوكل أن الحالات الإعرابية التي تم الحديث عنها هي حالات مجردة، و أن العلامات التي تدل عليها تظهر على السطح حينا، لكنها قد لا تظهر حينا آخر.[36]ومعنى ذلك أنّ المتوكل حاول أن يقرّب النحو الوظيفي مما هو سائد في النحو العربي التقليدي

و ينطلق المتوكل من ذلك فيقسم الإعراب، من حيث ظهوره إلى ضربين:

أولهما : الإعراب المجرد : ويقصد بذلك الحالات المجردة من رفع ونصب وجرّ.

ثانيهما : الإعراب المتحقق (السطحي) : وهو يشير به إلى العلامة الإعرابية. [37]

تفسير المتوكل لظاهرة التقديم و التأخير في التراث اللغوي :

وصف عبد القاهر الجرجاني لظاهرة التقديم و التأخير في اللغة العربية. الذي ينطلق المتوكل من يقول فيها:" وأعلم أنّ من الخطأ أن يقسم الأمر في تقديم الشيء وتأخيره على قسمين، فيجعل مفيدا في بعض الكلام وغير مفيد في بعض، وأن يُعلّ تارة بالعناية وأخرى بأنه توسعه على الشاعر والكاتب، حتى تطرد لهذا قوافيه ولذلك سجعه.ذاك لأنّ من البعيد أن يكون في جملة النظم ما يدلّ تارة و لا يدل أخرى. فمتى ثبت في تقديم المفعول، مثلا، على الفعل في كثير من الكلام، أنه قد اختص بفائدة لا تكون تلك الفائدة مع التأخير، فقد وجب أن تكون تلك القضية في كلّ شيء و كل حال، و من سبيل من يجعل التقديم سواء، أن يدعي أنه كذلك في عموم الأحوال فأما أن يجعله بينَ بينْ فيزعم أنه للفائدة في بعضها، وللتصرف في اللفظ من غير معنى في بعض فمّما ينبغي أن يرغب عن القول به" [38]

الملاحظ أن الإمام عبد القاهر الجرجاني يركز بشكل خاص على مبدأ العناية و الاهتمام وهو يفسر ما ذهب إليه بهذا الخصوص بقوله: قال صاحب الكتاب وهو يذكر الفاعل والمفعول: " كأنهم يقدمون الذي بيانه أهمّ لهم و هم بشأنه أعنى، وإنّ كان جميعا يهمانهم و يعنيانهم " [39] ولم يذكر في ذلك مثالا، و قال النحويون: " إنّ معنى ذلك أنه قد يكون من أغراض الناس في الفعل ما أن يقع بإنسان بعينه، ولا يبالون من أوقعه، كمثل ما يعلم من حالهم في حال الخارجي يخرج فيعيث في الأرض و يفسد فيكثر منه الأذى، أنهم يريدون قتله و لا يبالون من كان القتل منه.فإذا قتل و أراد مريد الإخبار بذلك فإنه يقدم ذكر الخارجي.فيقول : " قتل الخارجي زيد " و لا يقول : " قتل زيد الخارجي " لأنه يعلم من حالهم أن الذي هم متوقعون له و متطلعون إليه متى يكون وقوع القتل بالخارجي... " [40].

وتعقيب على رأي الجرجاني يستخلص المتوكل أن للتقديم أيا كان دلالة، وأنّه ليس هناك تقديم (مفيد " ذو دلالة ") و(تقديم غير مفيد) وهذا يعني بلغة المتوكل أمرين : [41]

- ترتيب المكونات داخل الجملة محكوم دلاليا (اقرأ : إخباريا).
- ليست هناك قواعد تقديم (نحوية) و قواعد تقديم (أسلوبية) إذا استثنينا عمليات التقديم التي يقتضيها (الإيقاع) في النصوص الشعرية مثلا.

ويعتبر المتوكل المبدأ الذي ينطلق منه الجرجاني في وصفه، لظاهرة التقديم سليما في عمومه إلاّ أنّه، مع ذلك، يبقى في حاجة إلى إيضاحين :

1 – بناء على التمييز الذي سبق أن أشرنا إليه بين البنية الدلالية، والبنية الإخبارية للجملة نقول إنّ التقديم لا يؤثر في البنية الدلالية (بالمعنى الضيق الذي أعطيناه لهذا المفهوم) وإنما يؤثر في (البنية الإخبارية) للجملة.

فنحن نتبنى مبدأ الجرجاني شريطة أن نفهم العبارتين (مفيد) و (يدل) على أنهما حاملتان لمفهومين (بلاغيين) مرتبطان بعلاقة (المقال) و (المقام) و أنهما تعنيان بلغتنا " مؤثر في البنية الإخبارية للجملة.

2 – يعلل الجرجاني التقديم انطلاق من المفهوم العام (العناية و الاهتمام)، و هذا المفهوم غير كاف في وصف هذه الظاهرة، إذ يؤدي إلى عدم التمييز – كما نبه لذلك الفاسي الفهري – بين التقديم داخل المجال الذي يلي الفعل و التقديم في المجال الذي يسبق الفعل و إلى الخلط بالتالي، بين جمل ذات خصائص متباينة[42]. و يمثل لهذا لخلط بالجملتين الآتيتين :

- قابل هنداً خالدٌ
- هنداً قابل خالدٌ

و في تحليله للتفسير الذي يُبرّر الجرجاني تقديم المفعول على الفاعل حين يراد الاهتمام و العناية به يلاحظ المتوكل أن المفهوم الذي يمكن أن يقابل مفهوم (الاهتمام) هو مفهوم (البؤرة)، غير أنه عدل على هذا التأويل الآتي، يقول : " يفهم من النص أن (المهتم به) : هو ما يتقاسم المتكلم و المخاطب معرفته و يشكل محط اهتمامهما. هاتان الخاصيتان من مقومات التعريف الذي يعطي في الدرس الحديث للوظيفة التداولية المحور" [43]

ويستخلص مما سبق أن الموقع الذي يتوسط موقعي الفعل و الفاعل و يرمز بالموقع " س " في البنية الرُتبية " ف س فا " موقع غير محايد تداوليا، و أنّ المكون الذي يحتله المكون المفعول أو غيره يحمل وظيفة تداولية، وأن هذه الوظيفة هي الوظيفة " المحور"؛ و هذا ما ساق له المتوكل أدلة للاحتجاج، قادته إلى استنتاج أن الموقع "س"، في البنية الرتبية " ف س فا "، لا يحتله المكون المُبَأَّر سواء كان بؤرة جديد أم كانت بؤرة مقابلة.[44]

لقد انطلق المتوكل من رأي الجرجاني و بيّن جوانب الاتفاق و الاختلاف معه، ثم استدل بالملاحظات التي ساقها على أنّ المكون الذي يتوسط في اللغة العربية الفصحى، بين الفعل و الفاعل، مكون يحمل، بالإضافة إلى وظيفته الدلالية " أو وظيفته الدلالية التركيبية " الوظيفة التداولية " المحور ".

وعلاوة على هذا الاستدلال يورد عاملا آخر يوجب توسيط مكوِّن ما بين الفعل وفاعله، وهو عامل التعقيد المقولي (ComplexityCategorial)، الذي يلعب دورا في ترتيب المكوِّنات داخل جمل اللغات الطبيعية، فالمكونات الأبسط مقوليا الضمائر، و

المركبات الاسمية، تنزع إلى أن تُقَدِّم على المكونات الأعقد مقوليا " المركبات الاسمية المعقدة، (الجُمل) و يتجلى هذا المبدأ في سُلميَّة من النوع الآتي : ضمير لاصق > ضمير منفصل > مركب اسمي > مركب حرفي > مركب اسمي معقّد > جملة)).[45]

يلحظ أن المتوكل استطاع بتفسيره هذا لرأي أحد العلماء الذين حاولوا بنظريتهم أن يجمعوا بين علم النحو و علم المعاني في النظرية تسمى نظرية النظم أن يجمع بين التراث النحوي و ما ورد عند اللسانيين المحدثين في الاتجاه التفسيري الوظيفي. فقد أظهرت لنا الأمثلة السابقة " أن المتوكل، في حديثه عن ظاهرة التقديم و التأخير، فقد انطلق من رأي الجرجاني، ثم استدل على صحة بعض ما ذهب إليه هذا النحوي، و بعض ما أخفق فيه، ثم عرض للجوانب التي يمكن أن نتدارك بها تصورات القدماء مستلهما، في ذلك، معطيات النحو الوظيفي، كما هو الشأن بالنسبة لمقولة "التعقيد المقولي"، و بكل ذلك يبني استدلاله على الجمع بين ما هو قديم و ما هو حديث. " [46]

تكشف لنا التحليلات السابقة عن وجود وجوه الاتفاق و أخرى الاختلاف بين التعليل في النحو العربي والتفسير الوظيفي؛ فالمتوكل يقبل ببعض المفاهيم النحوية، ويوظفها في تحليله لمعطيات اللغة العربية وظيفيا، ومن ذلك مفهوم (المبتدأ) و(المنادي)...، غير أن الكيفية التي يوظف بها هذه المفاهيم تجعلها منعزلة عن سياقاتها المرجعية. فالمبتدأ في النحو العربي لا يمكن أن ينفصل عن دلالاته العاملية، و عن الإطار العام الذي وضع فيه النحو العربي.كما أن مفهوم (المنادى) و (الاستغاثة)، و(الندبة) لا يراعى الفروق بين هذه المفاهيم، كما هي مفصلة في كتب النحو." [47]أما بخصوص الاختلاف بين التفسير الوظيفي و التعليل النحوي فإنهّا تهمّ بعض قواعد النحو العربي التي رأى المتوكل أنها في حاجة إلى مرجعية اعتمادًا على معطيات النحو الوظيفي. ومن بين ما لاحظه بهذا الخصوص رفض النحاة الابتداء بالنكرة، إلا إذا عمّت أو خصّت، لذلك لم يقبلوا بجمل من قبيل: (كتاب عندي) و(رجل في الدار) غير أن المتوكل يعتبر الجملتين صحيحتين، فهما فاعلان أسندت إليهما (بؤرة مقابلة) كوظيفة تداولية.[48] و الواقع أن ما ذهب إليه المتوكل لا

يطعن في تفسيرات النحاة، لأن منهجهم في التحليل هو الذي فرض عليهم عدم الخلط ين باب الابتداء و باب الفاعل. و يختلف المتوكل مع النحاة من جهة تحديدهم للمبتدأ في بعض الجمل، فما اعتبره النحاة مبتدأ يعتبره المتوكّل محورا.[49]

و من جوانب الاختلاف بين التفسير الوظيفي للمتوكل و تعليلات النحاة يمكن أن نشير أيضا إلى ما يلي : أخوه مسافر زيد،ساءني زيد سلوكه، قابلت اليوم زيدا بل خالدا.

إن المكونات الاسمية "زيد" و"سلوكه" و"خالد" هي على التوالي مبتدأ أو بدل ومضرب به غير أن المتوكل يعتبرها على اختلاف خصائصها البنيوية حاملة لوظيفة واحدة هي وظيفة (الذيل).[50]

ومعنى ذلك أنه لا يوجد اختلاف كبير بين تعليلات النحاة و التفسير الوظيفي للمتوكل إلا من جهة تلك المصطلحات الوظيفية إذ لا فرق بين أن يقول النحاة : هذا فاعل، و ذاك مفعول به، وذلك مبتدأ. و أن يقول الوظيفيون : هذا محور، وتلك بؤرة، وذلك ذيل، و هذا لعمري من شأنه أن يزيد النحو صعوبة و تشويشا و نحن نبتغي تيسير النحو لا أن نزيد الطين بِلّةٍ بتنوع هذه المصطلحات إذ " أَنَّ ضبط المعايير اللازمة لإنجاز الكلام في مقام معين أمر عسير نظرا لكثرة المعطيات التي على المرء أن يلمَّ بها في مقام معين، هذا إلى جانب أن هذه المعطيات عرضة للتغيير من حين لآخر كما أن من الملاحظ على هذا المنحى أن مهمة إسناد الحالات الإعرابية لا تتسم بالوضوح الذي يتسم به النحو العربي التقليدي، إذ يكفي في هذا النحو مجرد تأمل موقع المكون الإعرابي ليحكم المرء على حالته الإعرابية، في حين أن المرء بحاجة إلى معرفة الوظائف المختلفة المسندة إلى المكوِّن، تركيبية كانت أو دلالية أو تداولية ليتسن له الحكم على حالته الإعرابية. هذا إلى جانب أن النحو الوظيفي قد عطّل مهمة الوظيفة الدلالية في تحديد الحالة الإعرابية عند وجودها إلى جانب وظيفة تركيبية، مع أنّ الدلالة تسهم إلى حد كبير في ذلك، كما يستلزم ذلك أن النحو الوظيفي قد ابتدع وظائف لا تبدو ذات أهمية في بعض الأحيان" [51]

ومهما يكن الأمر فإن مفاهيم التعليل في النحو العربي " تشكل منظومة مرجعية خاصة بالثقافة العربية الإسلامية القديمة، إنها تدخل ضمن نسق فكري وضع في فترة تاريخية محددة نتيجة عوامل معينة، و قام على أسس فكرية معينة باعتبارها جزءا من بنية ثقافية عامة هي الثقافة العربية بمختلف مكوناتها الحضارية : فكرية، اجتماعية، و دينية، و سياسية " (52)

لذلك فالمقارنة بين مفهوم التعليل في النحو العربي القديم و بين مفهوم التفسير في الاتجاه الوظيفي تفتقر إلى الكثير من " مقومات التحليل الابستمولوجي السليم "(53)

إذ " أنّ لِكُلّ خصوصيته الابستيمولوجية و أبعاده الخاصة به فالمفهوم ليس معطى ولكنه بناء نظري من شبكة تصورية عامة " (54)

الهوامش :

(1) حافظ اسماعيل علوي ، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 343

(2) مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة ، جامعة الحسن الثاني ، عين الشق ، كلية الآداب و العلوم الإنسانية ، رسائل و أطروحات ، 1998، ص 253

(3) مصطفى غلفان ، اللسانيات العربية الحديثة ، ص 258

(4) أحمد المتوكل ، الوظائف التداولية في اللغة العربية ، ص 11 –12 ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، 1985

(5) مصطفى غلفان ، اللسانيات العربية الحديثة ، ص 258 – 259

(6)المرجع نفسه ، ص 259

(7)نفسه ، ص 259

(8) حافظ اسماعيلي علوي ، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة ، ص 346

(9)البوشيخي عز الدين ، النحو الوظيفي و اشكال الكفاية ، ص 33 .

(10) المرجع نفسه، ص 37

(11) نهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ط2، دار البشير، مكتبة وسام، الأردن،1987.

(12) أحمد المتوكل ، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي ، ص 27 – 28 ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، 1986

(13)المتوكل ، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، 1985 م،ص 14 – 15

(14)المتوكل ، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص 13 ، دار الثقافة ، لدار البيضاء ، 1986 م

(15)المتوكل ، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي ، ص 11 – 12

(16)المتوكل ، الوظائف التداولية ، ص 15 – 16 .

(17)نفسه ، ص 113

(18) محمد عطا موسى ، النحو العربي في القرن العشرين ، ص 332

(19)المتوكل ، الوظائف التداولية ، ص 161

(20) المصدر نفسه ، ص 163

(21)نفسه ، ص 164

(22)المتوكل ، الوظائف التداولية ، ص 163

(23)نفسه ، ص 175 – 177

(24)نفسه ، ص 28

(25)نفسه ،ص 33

(26) موسى عطا محمد ، مناهج الدرس النحوي في القرن العشرين ، ص 333

(27) أحمد المتوكل ، الوظائف التداولية ، ص 24 – 28 .

(28)المصدر نفسه ، ص 69

(29)نفسه ، ص 74

(30)نفسه ، ص 69

(31) أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكونية، الوظيفة المفعول في اللغة العربية ، دار الثقافة،الدار البيضاء،1987،ص33

(32)أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكونية، الوظيفة المفعول في اللغة العربية ، دار الثقافة،الدار البيضاء،1987، ص 35

(33)نفسه ، ص 34

(34)المتوكل ، الوظيفة المفعول في اللغة العربية ، ص 33

(35)المرجع نفسه ، ص 33

(36)المتوكل ، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص 19

(37)المتوكل ، الوظيفة المفعول في اللغة العربية ، ص 33

(38) الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص 83 .

(39)المصدر نفسه ،ص 80

(40) الجرجاني ، دلائل الإعجاز، ص 80

(41) أحمد المتوكل ، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي ، ص 72

(42)المرجع نفسه ،ص 73

(43) أحمد المتوكل ، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي ، ص 73 .

(44)المرجع نفسه ، ص 73 – 74

(45)المتوكل ، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي ، ص 77

(46) حافظ اسماعيلي علوي ، السانيات في الثقافة العربية المعاصرة ، ص 366

(47)المرجع نفسه ، ص 387

(48) أحمد المتوكل ، الوظائف التداولية في اللغة العربية ، ص 91 – 92

(49)المرجع نفسه ، ص 113 .

(50)نفسه، ص 144

(51) موسى محمد عطا ، مناهج الدرس النحوي ، ص 364

(52) مصطفى غلفان ، اللسانيات في العربية الحديثة ، ص 157

(53) حافظ اسماعيلي علوي ، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة ، ص 389

(54) مصطفى غلفان، النحو العربي واللسانيات،أية علاقة؟، مجلة فكر ونقد، العدد 72، المغرب، 2005، ص03